اتفاق على اشراك المغرب والجزائر واسرائيل في عملية بحرية تنفذها قواته في البحر المتوسط

احتجاجات في الرباط على اجتماع مجلس الحلف الاطلسي

الرباط ـ «القدس العربي»:

قال الامين العام المساعد لحلف شمال الاطلسي، الايطالي اليساندرو مينوتو ريزو، الجمعة في مؤتمر صحافي في الرباط ان الحلف وافق «مبدئيا» على مشاركة المغرب والجزائر واسرائيل في عملية بحرية اطلق عليها اسم «اكتيف انديفور» (التزام نشط).

وذكر ان المغرب والجزائر واسرائيل اعربت عن اهتمامها بالمشاركة في هذه العملية التي اطلقها الناتو في البحر الابيض المتوسط بعد اعتداءات الحادي عشر من ايلول/سبتمبر 2001.

وتتمثل العملية في القيام بدوريات بحرية لمراقبة سير السفن التجارية لا سيما التي تعبر مضيق جبل طارق.

واعلن ريزو ان الحلف الاطلسي اعطى موافقته المبدئية على مشاركة ثلاثة بلدان».

وجاء هذا الاعلان في اعقاب اجتماع للمدراء السياسيين لوزارات الخارجية في الدول السبع المشاركة في «الحوار المتوسطي» (اسرائيل والاردن ومصر وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا)، اضافة الى ممثلي الدول الـ26 الاعضاء في مجلس الحلف، وهو اول اجتماع من هذا القبيل يعقد في بلد عربي.

ويطمح لقاء الرباط، حسب المصادر الرسمية الى بحث الآفاق المستقبلية للتعاون بين أعضاء حلف شمال الأطلسي وشركائهم بحوض المتوسط وبحث موضوع تعميق العلاقات السياسية بشكل ملموس.

وحسب نفس المصادر فان الحوار السياسي الذي انطلق سنة 1994 بين حلف شمال الأطلسي والبلدان المتوسطية مكن من ارساء أسس تفاهم متبادل حول التحديات المشتركة المرتبطة بالأمن والاستقرار الاقليمي والدولي. وقالت وكالة الانباء المغربية ان انعقاد هذا الاجتماع «الهام بالمغرب دليل على التقدير الذي تحظى به المملكة المغربية لدى مجموع شركائها وذلك بالنظر لالتزامها الثابت بقضايا السلم والأمن والاستقرار».

كما يعكس هذا الاجتماع الذي وصفه الامين العام للحلف بكونه «حدثا هاما وذا دلالة كبيرة»، أهمية التعاون بين المنظمة الأطلسية وبلدان المتوسط، حسب الوكالة.

واثار احتضان المغرب لاجتماعات الحلف الاطلسي التي يشارك فيها ممثلون عن الدول الاعضاء بالحلف (26 دولة)، بالاضافة الى المغرب والجزائر وتونس ومصر والاردن واسرائيل، احتجاجات واسعة في الشارع المغربي وعبر ناشطون يساريون مغاربة نظموا وقفة احتجاجية بالرباط مساء الخميس عن رفضهم اشراك بلادهم وبلاد عربية اخرى في نشاطات الحلف التي تستهدف بسط الهيمنة الامريكية على المنطقة العربية كما رفضوا بشدة حضور اسرائيليين لاي اجتماع او نشاط ينظم بالمغرب.

وكان الأمير مولاي رشيد شقيق العاهل المغربي قد استقبل بالرباط الأمين العام المنتدب لحلف شمال الأطلسي السفير أليساندرو مينوتو ريزو الذي يترأس اجتماع مجلس حلف شمال الأطلسي والمدراء السياسيين للبلدان الأعضاء في «الحوار المتوسطي» والذي كان مرفوقا بالعقيد بول فاندر هيدن.

وأكد أليساندرو مينوتو ريزو ان الاجتماع الذي يضم حلف شمال الاطلسي وعددا من بلدان الضفة الجنوبية لحوض المتوسط وهو الاول من نوعه يعقد في بلد عربي «اعتراف بدور المغرب في هذا الحوار».

وقال ريزو ان «المغرب متميز جدا على مستوى التعاون السياسي والعملي مع حلف شمال الأطلسي» مذكرا بأن بداية العلاقات بين المملكة وهذه المنظمة تعود الى 12 سنة.

وكانت وزارة الخارجية المغربية قد أكدت أن المغرب يسعى لتعميق الشراكة بين حلف شمال الأطلسي وبلدان الحوار المتوسطي من خلال التأكيد على ضرورة تجاوز المقاربة الأمنية الصرفة بهدف التصدي للأسباب الحقيقية للتحديات الراهنة وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضافت أن هذا اللقاء سيمكن المشاركين من اجراء تقييم للتعاون في اطار الحوار المتوسطي ثم بحث الآفاق المشتركة المستقبلية.

تظاهرة بالرباط احتجاجا على اجتماع مجلس حلف الشمال الاطلسي

عنان «لم يطلع بعد» على مشروع الحكم الذاتي للصحراء الغربية ويعرض على مجلس الامن حلا قبل نهاية الشهر

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

بحث رئيس الحكومة الاسبانية خوسي لويس رودريغيث سبتيرو مع الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة كوفي عنان ملف الصحراء الغربية والتطورات التي يمكن أن يشهدها الملف في ظل المعطيات الجديدة أبرزها الاقتراح المغربي بمنح الصحراويين حكما ذاتيا.

وجرى الاجتماع بين سبتيرو وكوفي عنان في العاصمة مدريد ليلة الى الجمعة الخميس، وبحث عددا من القضايا الأخرى الى جانب الصحراء الغربية مثل تطوير الأمم المتحدة والهدنة التي أعلنتها منظمة إيتا الانفصالية، وحول هذا الموضوع الأخير شدد عنان على ضرورة مساعدة الأحزاب الاسبانية في إرساء السلام في اسبانيا وخاصة اقليم بلد الباسك الذي تنادي هذه المنظمة بانفصاله.

عربيا، كان ملف الصحراء هو الحاضر الأبرز هذه المباحثات الثنائية، وأكد سبتيرو على الموقف الكلاسيكي لإسبانيا في دعم جميع المبادرات البناءة شريطة عدم فرض أي حل على الأطراف المعنية، بينما اعلن عنان انه سيعمل على تحليل الاقتراح المغربي الخاص بالحكم الذاتي للصحراويين للوقوف هل بالفعل يتضمن معطيات كافية بالحكم الذاتي كما هو متعارف عليه تجعل منه نصا لأرضية تفاوض مع جبهة البوليزاريو.

واعلن عنان انه سيرفع «قبل نهاية» نيسان/ابريل الجاري، الى مجلس الامن تقريرا يقترح فيه حلولا لمشكلة الصحراء الغربية، معربا في الوقت نفسه عن حذر كبير حول هذا الملف.

ورفض عنان الكشف عن مضمون تقريره، وقال انه لم يطلع حتى الان على مشروع الحكم الذاتي للصحراء الغربية الذي تنوي الحكومة المغربية طرحه على الامم المتحدة.

واعترف كوفي عنان أنه لم يتسلم حتى الآن المقترح المغربي وإنه فقط جرى إخباره به ولهذا فهو يجهل مضمونه، بل ولا يدري هل سيدمجه في التقرير الذي سيرفعه الى مجلس الأمن الدولي خلال أيام معدودة. ويرى المراقبون أن تقريره لن يتضمن التقرير المذكور بحكم أن عامل الزمن لا يسمح، إذ بقيت أيام معدودة وسيرفع التقرير وربما في أواسط الأسبوع المقبل، وبالتالي ليس هناك وقت كافي لبحثه وتحليله.

وكان النظام المغربي قد أعلن أنه يفضل في الوقت الراهن التريث في تقديم هذا المقترح للشهور المقبلة، ويسود الاعتقاد أنه ينوي فتح مفاوضات مع الدول الكبرى المؤثرة في النزاع حتى يحصل على نوع من الدعم علاوة على تحرير مقترح متطور من الحكم الذاتي قريب من النموذج الاسباني. وكان السفير المغربي في مدريد، عمر عزيمان قد صرح أن نوعية الحكم الذاتي الاسباني قد يشكل نموذجا مهما للصحراء.

من جهته، أوضح وزير الخارجية الاسباني، ميغيل آنخيل موراتينوس أن «تقرير كوفي عنان لا يجب أن يكون بمثابة تحليل للوضع القائم وإنما تقديم مبادرات واضحة تدفع بالنزاع نحو الحل»، مضيفا أن «جميع أشكال التفاهم متاحة شريطة أن تحترم تقرير مصير الصحراويين».

يذكر أن الأمم المتحدة تحرص دائما على الأخذ بعين الاعتبار موقف مدريد لأنها قوة استعمارية سابقة في الصحراء، والدليل على تأثير اسبانيا في النزاع في الوقت الحالي ما أورده كتاب «جاران متباعدان.. أسرار الأزمة بين المغرب واسبانيا» للمؤلف إغناسيو سيمبريرو الصادر مؤخرا وكشف أن رئيس الحكومة الاسبانية السابق خوسي ماريا أثنار أفشل تطبيق مشروع الحكم الذاتي الذي تقدم به المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في نزاع الصحراء جيمس بيكر سنة 2002 وكان وقتها في صالح المغرب وعاد ليحول دون تطبيق النسخة الثانية من مخطط بيكر التي نصت على استفتاء تقرير المصير كمرحلة ثانية بعد حكم ذاتي لمدة أربع أو خمس سنوات، وهذه المرة لم يكن في مصلحة الرباط.

مستغلا تصريحات مينار ومنها وصفه الجزائر بـ«منغلقة ازاء الصحافة»

المغرب الرسمي «يتصالح» مع «مراسلون بلا حدود» بعد سنوات من التوتر

اغادير ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

نجح المغرب في اعادة تنظيم علاقاته مع منظمة «مراسلون بلاحدود» بعد توتر دام عدة سنوات على خلفية مساندة المنظمة لصحف وصحافيين تعتقد انهم تعرضوا لمضايقات على يد السلطات المغربية.

وكشفت تصريحات لروبير مينار الأمين العام لمنظمة «مراسلون بلاحدود» ان كثيرا من التوتر قد تبدد في زيارة قام بها للمغرب ولقائه مسؤولين مغاربة.

وقال روبير مينار في لقاء مع صحافيين حول وضعية حرية الصحافة بالمغرب نظم بالدار البيضاء ان المغرب قطع خطوات هامة في مجال حرية الصحافة، كما شهد تغييرا حقيقيا في هذا المجال لا مثيل له على صعيد العالم العربي.

وقال مينار ان «حرية الصحافة في المغرب شهدت تغيرا حقيقيا وتطورا لم نجد مثيلا له في أي بلد من بلدان العالم العربي».

وأضاف أن المغرب «يسير على درب الانتقال الديمقراطي وتوسيع مجال الحريات خاصة حرية الصحافة وحرية التعبير علاوة على التعددية، كما يسير في الاتجاه الصحيح مقارنة مع بلدان أخرى»، واصفا الحكومة الجزائرية بأنها «منغلقة ازاء الصحافة»، والحكومة الكوبية بأنها «توتاليتارية».

ويبرز المسؤولون المغاربة تصريحات مينار كشهادة من خصم عنيد على التقدم الذي عرفه المغرب في ميدان حرية التعبير والصحافة خلال السنوات الماضية.

وحملت منظمة «مراسلون بلا حدود» لواء الدفاع عن صحافيين مغاربة ارقوا السلطات خلال السنوات الماضية من اقترابهم كثيرا مما كان يعتبر بالمغرب خطوطا حمراء او من المقدسات.

وأشاد مينار بانفتاح المسؤولين المغاربة على تبادل وجهات النظر والحوار «بشكل جدي وبدون تابوهات»، أكد على رغبة المغرب «مواصلة هذا التوجه» خاصة في ما يتعلق بالجانب القانوني الذي توجد بعض مقتضياته قيد التعديل.

الا ان مينار اكد في تصريحاته على ضرورة الكف عن كل المتابعات القضائية المؤدية الى سجن الصحافيين، مقترحا في الوقت ذاته احداث غرفة خاصة بالصحافة لضمان حماية أكثر للصحافيين وفي الوقت ذاته تفادي انزلاقات المنشورات والصحف، ودعا الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري الى المساهمة في البت في بعض النزاعات التي تجد الصحافة نفسها متورطة فيها.

ويقوم روبير مينار ولين تيهيني المسؤولة عن مكتب الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالمنظمة بزيارة للمغرب استقبلهم خلالها نبيل بن عبد الله وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية.

وأوضح مينار أن دور منظمة «مراسلون بلا حدود» يتمثل في الدفاع عن الصحافيين، لكنه اعترف في الوقت ذاته بوجود بعض «الانزلاقات» التي يقع فيها الصحافيون والتي تقتضي الجزاء من خلال القضاء دون أن يصل الأمر الى حد سجن الصحافيين.

ولم يبد مينار اعتراضه على أحكام صادرة في حق بعض الصحف وقال ان العدالة يجب أن تأخذ مجراها.

وأشاد مينار بالأهمية التي يكتسيها انفتاح المشهد السمعي البصري بالمغرب والمقبل على منح رخص لفاعلين في هذا المجال لاحداث قنوات تلفزية واذاعات.

وأكد نبيل بن عبدالله أن المغرب حقق تقدما مؤكدا في ما يتعلق بتطور حرية الصحافة سواء المكتوبة أو السمعية البصرية.

وقال ان زيارة الامين العام لمنظمة «مراسلون بلا حدود» وما اسفرت عنه تندرج في اطار هذه الدينامية التي يشهدها قطاع الصحافة وفي سياق الانفتاح والتنمية التي تشهدها البلاد في كافة الميادين.

وأضاف بن عبدالله أن مينار يرى، شأنه في ذلك شأن عدد من المراقبين الدوليين، أن المغرب يعد أحد البلدان العربية القليلة التي أصبحت بمثابة نموذج يحتذى في مجال الديمقراطية الحقة.

وأضاف الوزير المغربي أنه «عندما يكلف المرء نفسه عناء الانصات والمناقشة والنظر الى الاوضاع في كليتها وديناميتها الشاملة، فانه سيهتدي بالضرورة الى حقيقة الامور» مشيرا الى أنه تبين له بوضوح، على اثر المباحثات التي أجراها مع السيد مينار، أنه «في العمق لم تكن هناك خلافات مهمة مع «مراسلون بلا حدود» معتبرا أن ملاحظات الامين العام للمنظمة خلال زيارته للمغرب كانت في مجملها ايجابية».

وأعرب الوزير عن اقتناعه الراسخ بأن العلاقات بين المغرب ومنظمة «مراسلون بلا حدود» دخلت «عهدا جديدا»، وقال في هذا الصدد: «لقد أصبحنا ننظر الى المستقبل».

وقال نبيل بن عبد الله الجمعة في لقاء نظم باغادير ان حكومة بلاده عازمة على الذهاب بعيدا في الحريات العامة وحرية الصحافة للمساهمة بالانتقال الديمقراطي الى منتهاه من اجل دولة عصرية قوية ديمقراطية وناجعة.

وقال بن عبد الله في المنتدى الوطني للثقافة والاتصال الذي نظمه حزب التقدم والاشتراكية في اغادير استعدادا لمؤتمره الوطني السابع المقرر عقده في 23 نيسان/ابريل الجاري ان المغرب عرف في الحقبة الاخيرة اصلاحات كبرى وتحولات عميقة في ظل الاستقرار والاستمرارية ويذهب رغم الاكراهات الحقيقية نحو نظام اقتصادي اجتماعي ديمقراطي وتضامني الا انه وجه انتقادات للنخبة المغربية التي لا تتجند بالشكل الكافي للاسهام في هذا المسار والنهج الاصلاحي ومحذرا من معسكرات واوساط رجعية غامضة غير معلنة لا تريد لهذا الاصلاح ان يستمر.

ويفهم من تصريحات بن عبد الله اشارات لحزب العدالة والتنمية الاصولي الذي اعطاه استطلاع للرأي فوزا في الانتخابات التشريعية المقرر اجراؤها في خريف 2007. وجدد بن عبد الله رفض حزبه أي تعامل مع هذه الاوساط وقلل من اهمية هذه الاستطلاعات، وقال ان حزبه وحلفاءه الديمقراطيين والتقدميين سيكونون

روبير مينار الأمين العام لمنظمة «مراسلون بلاحدود» في الدار البيضاء يوم الخميس

الفا يورو للفرد وخمسة آلاف للعائلة

الداخلية الفرنسية تلجأ للاغراء المادي لاقناع المهاجرين غير الشرعيين بالمغادرة الطوعية

باريس ـ «القدس العربي» ـ من شوقي أمين:

كشفت وزارة الداخلية الفرنسية أنها بصدد التحضير لخطة تقضي بابعاد المهاجرين الذين لا يتوفرون على وثائق اقامة الى بلدانهم الأصلية وذلك عن طريق الاغراء المادي.

ولهذا الغرض اعدت الوزارة ميزانية من أجل تقديم مساعدة مالية بقيمة الفي يورو لكل شخص يود العودة الى بلاده.

وحسب ذات المصالح، فالعملية تخص خمسة آلاف مهاجر موزعين على كامل التراب الفرنسي مع تركيز أكبر على مدينة باريس وضواحيها في الشمال ومدينة مرسيليا في الجنوب حيث توجد بهما أكبر نسبة من المهاجرين.

وتسعى منذ أيام كل محافظات وأقاليم البلاد بمختلف مكاتبها سعيا حثيث لايجاد مرشحين للعودة.

ويدخل هذا الاجراء ضمن عزم السلطات الفرنسية، من خلال نظرة أوروبية موحدة، لمحاربة الهجرة السرية وايجاد مناخ جديد لمهاجرين جدد تختارهم السلطات الفرنسية في اطار ما أصبح يسمى ببرنامج الهجرة الانتقائية الذي أعلن عنه وزير الداخلية نيكولا ساركوزي.

وتجدر الاشارة الى أنه تم التعامل في السابق باسلوب الاغراء المالي، الا أنه لم يثمر بسبب ضحالة المنحة التي كانت تعطى للراغبين في العودة والتي لم تكن تتجاوز 150 يورو.

واستنادا الى الوكالة الوطنية لاستقبال الأجانب، كانت نتائج برنامج العودة السابق مخيبة للامال بكل المقاييس. وسجلت مصالح ذات الوكالة 78 حالة مغادرة للتراب الفرنسي من بين 577 شخصا عبروا عن نيتهم في ترك التراب الفرنسي.

وبات ممكنا، حسب مصالح الداخلية الفرنسية التي أرسلت وثيقة رسمية موقعة من وزيري الداخلية والعمل، لكل شخص يرغب في العودة الى بلاده التقرب من محافظات الشرطة لتسجيل نفسه وعائلته ان وجدت. وبالامكان أن تستفيد عائلة مكونة من أربعة أفراد من خمسة آلاف يورو ما اعتبره أحد الموظفين مبلغا كبيرا بالنسبة لبعض الدول الافريقية التي يعاني سكانها من مستوى معيشي منخفض.

وتشجيعا منها لبرنامج عودة الأجانب غير الشرعيين، تعمل وزارة الداخلية على توسيع منحة العودة الى شرائح أخرى من المهاجرين كطالبي اللجوء السياسي والمنحدرين من بلدان تعتبرها السلطات الفرنسية آمنة وتحترم حقوق الانسان.

وفي هذا السياق اعدّت الوزارة قائمة باسماء البلدان التي لا يحتاج (او لا يستحق) مواطنوها حق اللجوء السياسي أو الانساني.

من جهة أخرى، أكدت الداخلية الفرنسية أن حوالي 20 ألف مهاجر غير شرعي غادروا البلاد منذ أن بدأت السلطات في تطبيق برنامج مكافحة الهجرة السرية.

ويحدو وزير الداخلية نيكولا ساركوزي الأمل في أن يكمل الاجراء الجديد المتمثل في المنحة المالية ترسانة القوانين القمعية ضد الهجرة السرية، حيث تعهد في السابق بطرد 22 ألفا و500 شخص سنويا. غير أن الداخلية تواجه صعوبات في تحقيق هذا الرقم.

وكثيرا ما اشتكى ساركوزي من قلة عناصر الشرطة وموظفي الهجرة، فضلا على وجود مشكلة في التصريحات التي تصدرها قنصليات بلد الشخص المبعد وهي شرط جوهري لتنفيذ عملية الابعاد لاثبات هوية المبعد وبلده.

حبس مهرب مغربي في اسبانيا اجبر مهاجرين على القاء انفسهم بالماء

■ الرباط ـ «القدس العربي»: امر قاض اسباني بحبس مغربي يعمل في تهريب مهاجرين سريين مغاربة لاجباره عددا من مواطنيه على الارتماء في المياه لدى عبور البحر الأبيض المتوسط بين المغرب والسواحل الاسبانية .

وألقت الشرطة الاسبانية القبض على هذا المهرب المغربي البالغ من العمر 29 سنة بعد رصد قاربه مساء الثلاثاء بالقرب من سواحل موتريل باقليم غرناطة (جنوب) وعلى متنه 29 شخصا من بينهم امرأتان .

وحسب شهادات بعض المهاجرين السريين فقد كان على متن المركب لدى مغادرته المغرب ما بين 35 و36 شخصا.

وأفاد هؤلاء الأشخاص أن المهرب أشهر سكينه وسط ظلام دامس على بعد حوالي 300 متر من الساحل لاجبار عدد من الركاب على الارتماء في البحر بذريعة التخفيف من الحمولة الزائدة للمركب .

وذكر الشهود أن خمسة أشخاص على الأقل ارتموا في المياه وان شخصا واحدا تم انقاذه بواسطة مجداف فيما يجهل مصير الباقين.

وقالت السلطات المحلية في مدينة الناظور (شمال المغرب) بأنه تم منذ بداية العام الحالي توقيف 724 مرشحا للهجرة السرية. وأوضحت المصادر أنه تم توقيف 513 مواطنا من بلدان جنوب الصحراء، و107 أسيويين و104 جزائريين كانوا يعتزمون التسلل الى مدينة مليلية القريبة والتي تحتلها اسبانيا.

ليبيا تقرر انشاء جهاز امني جديد لمراقبة حدودها

■ طرابلس ـ يو بي أي: أعلنت الحكومة الليبية الجمعة أنها قررت انشاء جهاز أمني جديد لحرس الحدود يتولى مهمة حراسة وتأمين حدود البلاد مع الدول المجاورة من ظاهرة التهريب بمختلف أشكاله.

والقرار الذي اتخذته الحكومة عقب اجتماعها الخميس وأعلن عنه الجمعة خصص لمراقبة ومتابعة المنافذ الحدودية للبلاد لدراسة ظاهرة التسرب والتهريب والتسلل بطرق غير شرعية عبر الحدود البرية والبحرية مع الدول المجاورة وكذلك عبر المنافذ غير الرسمية سواء للبضائع أو الأشخاص.

وفي هذا السياق قررت الحكومة اتخاذ بعض الاجراءات الفورية للحد من ظاهرة التسلل والهجرة غير الشرعية ومكافحة عمليات تهريب السلع والبضائع من والى ليبيا.

ومن بين الاجراءات التي اتخذتها الحكومة تشكيل وتنظيم وتسيير دوريات مشتركة من مختلف الأجهزة الأمنية المختصة وتوفير كافة المعدات والتجهيزات اللازمة لها والتي من بينها منح بعض المزايا للعاملين بهذه الدوريات.

يشار الى أن ليبيا تعاني من استخدام أراضيها كنقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين الى جانب تهريب السلع منها الى الدول المجاورة بسبب رخص الأسعار نتيجة دعم الدولة لهذه السلع والذي يقدر بأكثر من 800 مليون دينار ليبي سنويا.

وكانت الحكومة الليبية قد شرعت في تنفيذ قرارها المتعلق بتنظيم دخول واقامة الأجانب على أراضيها اعتبارا من الخامس عشر من شهر اغسطس الماضي،اذ اشترطت على الوافد الى أراضيها،من أي جنسية كان حتى ولو كان معفيا من التأشيرة، أن يكون بحوزته مبلغ مالي لا تقل قيمته عن 500 دينار باحدى العملات القابلة للتحويل كنفقات لتغطية اقامته.

ويتوقع أن يحد القرار الليبي ولو بشكل جزئي من تدفق العمالة الأجنبية على الأراضي الليبية.

يشار الى أن الأجهزة الأمنية في ليبيا كانت قد شرعت في القيام بحملات للقبض على المتسللين وترحيلهم الى بلدانهم بعد ارتفاع العديد من الأضرار الناجمة عن تواجدهم في البلاد بدون اجراءات رسمية.

ووفقا لمصادر أمنية ليبية فأن قرار الحكومة الليبية يستهدف أيضا اعادة تنظيم ودخول الأجانب الى الأراضي الليبية بما يكفل مكافحة المخاطر الأمنية والاجتماعية والصحية والاقتصادية التي كان سببها الرئيسي العمالة الوافدة وخاصة ارتفاع معدلات الجريمة مثل جرائم القتل والسرقة وتهريب المخدرات وانتشار أنماط وسلوكيات جديدة تخالف قواعد المجتمع الليبي،فضلا عن ظهور أوبئة وأمراض تتعلق بصحة الانسان والحيوان والنبات لم تكن معروفة أو اختفت في ليبيا من عشرات السنين.

وتسعى ليبيا أيضا لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لهذه العمالة مع دول الاتحاد الأوروبي وذلك بالحد منها عن طريق الاتجاه لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدول المصدر واقامة مشاريع للتنمية والزراعة وتطوير مصادر المياه واستثمار الأنهار المهمة وشق الطرق بين الدول الأفريقية شمالها وجنوبها.

ووفقا لاحصائيات أمنية ليبية رسمية فأن السلطات الليبية رحلت خلال العام الماضي اكثر من 70 ألف متسلل الى بلادهم بعد ضبطهم وهم في حالة هجرة غير شرعية باتجاه أوروبا.

يذكر أن ليبيا تحدها أربع دول عربية ودولتان أفريقيتان وهي مصر وتونس والجزائر والسودان والنيجر وتشاد. (الدولار يساوي دينار و300 درهم).

دوست بلازي في الجزائر لاحياء معاهدة صداقة فرنسية جزائرية

■ باريس ـ اف ب: يتوجه وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي الاحد الى الجزائر في زيارة تهدف الى احياء مشروع توقيع معاهدة صداقة، بعدما تأخرت بسبب الجدل الذي قام حول قانون فرنسي يتناول «الجوانب الايجابية» للاستعمار.

ويلتقي دوست بلازي خصوصا الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، مهندس التقارب مع فرنسا القوة الاستعمارية السابقة، بعد حوالي عشرة اعوام من التوتر بين البلدين خلال التسعينات.

وقالت وزارة الخارجية الفرنسية ان هذه الزيارة التي تستمر يومين، وهي الاولى التي يقوم بها دوست بلازي للجزائر، «تندرج في اطار تعميق علاقاتنا مع الجزائر في كل الميادين».

وذكرت الوزارة بالرسالة التي وجهها في 22 اذار/مارس الفائت الرئيس جاك شيراك الى نظيره الجزائري ليعبر له عن «تمسكه بمعاهدة الصداقة».

وعلى غرار «معاهدة الاليزيه» بين فرنسا والمانيا عام 1963، تلحظ هذه المعاهدة التي سعى اليها الرئيسان اقامة «شراكة استثنائية»، وكانت ستوقع العام 2005.

لكن جدلا اثير بعدما اقر في 23 شباط/فبراير قانون في فرنسا تتناول احدى مواده «الدور الايجابي» للاستعمار.

وادى ذلك الى تعطيل الدينامية التي اشاعها «اعلان الجزائر» في اذار/مارس 2003 الذي التزم بموجبه الرئيسان «تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والعلمي».

وشهدت العلاقات بين البلدين فترة من التوتر اشترط خلالها مسؤولون جزائريون على فرنسا ان «تعتذر» عن فترة استعمارها للجزائر التي امتدت 132 عاما، الى ان تم سحب المادة المثيرة للجدل في كانون الثاني/يناير بناء على اقتراح من الرئيس الفرنسي.

وصرح دوست بلازي لوكالة الانباء الجزائرية الرسمية ان «هذه القضية صارت وراءنا»، علما ان الصحافة الجزائرية انتقدته كونه احد النواب الاوائل الذين وقعوا اقتراح قانون 23 شباط/فبراير.

وفي رسالته في 22 اذار/مارس، تمنى شيراك ان يجري محادثات مع بوتفليقة «في اقرب وقت لانجاز» معاهدة الصداقة.

وكان الرئيس الجزائري امضى العام الماضي خمسة اسابيع في فرنسا خضع فيها لجراحة بعد وعكة المت به.

وقبل ايام، اكد وزير الخارجية الجزائري محمد بجاوي ان توقيع المعاهدة «لا يزال على جدول الاعمال» و«العلاقات ينبغي ان تستعيد مسارها الطبيعي» بعد الغاء المادة التي اثارت الجدل.

واوضحت الخارجية الفرنسية انه في اطار هذا التطبيع، تهدف زيارة دوست بلازي الى «تحقيق تقدم في تعاوننا الثنائي عبر تحديد ميادين جديدة تتمم النتائج التي توصلنا اليها منذ توقيع اعلان الجزائر».

وترغب الجزائر في التزام اكبر من الشركات الفرنسية للمساهمة في تنفيذ برنامج استثمارات واسع النطاق.

ويلحظ هذا البرنامج خصوصا شق 1200 كلم من الطرق السريعة وتطوير خطوط السكك الحديد وتوسيعها وبناء مليون مسكن.

وفي هذا الاطار، حققت الصين اختراقا اقتصاديا مهما في الجزائر ولاسيما في مجال البناء.

ولاحظ مصدر قريب من وزير الخارجية الفرنسي ان الجزائر التي تملك احتياطيا من العملات الصعبة يبلغ 61 مليار دولار بفضل عائداتها النفطية، وتبنت ميثاقا للسلم والمصالحة الوطنية لطي صفحة العنف الذي اسفر عن مقتل اكثر من 150 الف شخص منذ عام 1992، «هي بلد يملك كل الطاقات بالنسبة الى مستثمرينا».

واضاف المصدر «اننا نشجعهم على التوجه اليها واثبات حضورهم في مسيرة شراكة مع الجزائريين».

السجن خمس سنوات بحق الجزائري مصطفى العبسي

■ باريس ـ اف ب: حكمت احدى محاكم باريس الجمعة بالسجن خمس سنوات على الجزائري مصطفى العبسي (37 سنة) الذي ابعدته بريطانيا، وذلك لادانته بالانتماء الى شبكة اسلامية متطرفة.

كما قررت المحكمة ابعاد العبسي الذي ادين بـ«تشكيل عصابة اجرامية على علاقة بعملية ارهابية» نهائيا من الاراضي الفرنسية بعد انتهاء مدة حبسه.

وكان الادعاء طلب خلال مرافعته ست سنوات سجنا بحق العبسي الذي سلمته بريطانيا الى فرنسا في كانون الثاني/يناير بعد ان قضى خمس سنوات في انتظار هذا القرار.

واشارت محكمة الجنح في محضر الحكم الى ان على الادارة ان تحتسب السنوات التي قضاها في الحبس ضمن فترة العقوبة وان تفرج عنه قريبا.

وكان يشتبه في انتماء العبسي الى شبكة يقودها من كندا فاتح كمال الذي يشتبه في انه كان ايضا يزود الاسلاميين المقاتلين في البوسنة بجوازات سفر خلال النصف الاول من التسعينات.